دراسات خاصة

سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

الردع الاقتصادي:

محددات نجاح العقوبات الاقتصادية في إدارة التفاعلات الصراعية الدولية

د. سوزانا المساح

العدد 16 - سبتمبر 2022

دراسات خاصة

المدير التنفيذي:
د. إبراهيم غالي

نائب المدير التنفيذي:
حسام إبراهيم

رئيس التحرير التنفيذي:
مصطفى ربيع

نائب رئيس التحرير:
إبراهيم الغيطاني

الهيئة العلمية:
علي صلاح
د. شادي عبدالوهاب
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
جيداء أبو الفتوح

الإخراج الفني:
عبدالله خميس
عادل خطاش

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق:
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات، تصدر بصورة غير دورية عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

الردع الاقتصادي:

محددات نجاح العقوبات الاقتصادية في إدارة التفاعلات الصراعية الدولية

د. سوزانا المساح

أستاذ الاقتصاد والتنمية
جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم اقتصاد، القاهرة، جمهورية مصر العربية
جامعة زايد، كلية الدراسات متداخلة التخصصات، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

ملخص الدراسة:

حظي مفهوم "الردع الاقتصادي" باهتمام خاص في نظريات العلاقات الدولية، انطلاقاً من أهميته كأداة شائعة الاستخدام من قِبَل كيانات المجتمع الدولي لتغيير المواقف السياسية والدبلوماسية للدول المخالفة للأعراف والقوانين الدولية. ويشير المفهوم العام للردع الاقتصادي إلى أنه جهود أو سياسات تهدف لإجبار دولة ما على تعديل سلوكها السياسي أو العسكري، بيد أن هناك قلقاً متنامياً بشأن نجاحها كأداة رادعة، فلا توجد أي إحصائيات مبنية على اختبارات عملية حول فاعلية العقوبات الاقتصادية. ومن ثم، ستبحث هذه الدراسة في مناهج العقوبات الاقتصادية، من حيث موقعها ضمن حقل العلاقات الدولية. كما تقدم الدراسة تحليلاً للأدبيات السابقة المتعلقة بأنماط العقوبات الاقتصادية، وعوامل نجاح العقوبات الاقتصادية الفعالة. وتتطرق الدراسة إلى الحالة الروسية، لاسيما تلك العقوبات المفروضة عليها مؤخراً بهدف عزل الاقتصاد الروسي في أعقاب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وتأثيراته على الاقتصاد العالمي. وتستخلص الدراسة أن نجاح العقوبات الاقتصادية يعتمد على عدة عوامل من بينها الاستقرار الاقتصادي والبنية السياسية والعلاقات الدبلوماسية للدول المُستهدَفَة. يضاف لتلك العوامل، قدرة الدولة المُستهدِفَة على الاستعانة بحلفاء في الظل لتجنب العواقب السلبية للعقوبات الاقتصادية، وكذلك قيام الدول المُستهدِفَة بالدعاية كأداة لتعبئة شعبها تجاه دعم السياسات المناهضة للعقوبات.

يعرف الردع الاقتصادي بأنه مجمل السياسات الاقتصادية والتجارية التي تستهدف منع دولة ما من مخالفة الأعراف الدولية أو السعي لتحقيق أهداف تضر بالسلام العالمي (Masters, 2015). والعقوبات الاقتصادية هي من العناصر الرئيسية للردع الاقتصادي، فالدولة التي تفرض عقوبات اقتصادية على أخرى تقوم عادة بقطع العلاقات التجارية وغيرها من الأنشطة المالية الأخرى لتقويم سلوك الدولة المُستهدَفَة وسياساتها. وقد تتخذ العقوبات صوراً متنوعة من القيود، مثل الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. وقد تكون مستهدفات العقوبات محددة للغاية، مثل حظر أصول أفراد أو مجموعات من الشركات بعينها (Masters, 2015).

ولقد ظهرت العقوبات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الفاعلة، وكبديل عن الحل العسكري ضد دول ما أو خوض حروب ضدها، ومن ثم فهي قلصت من فرص اندلاع الحروب على مدى العقود القليلة الماضية. وتنجح العقوبات الاقتصادية عندما تفشل الحلول الدبلوماسية ويكون التدخل العسكري مكلفاً. والعقوبات الاقتصادية هي استراتيجية - ناعمة- لإقناع الدول المارقة باتباع المعايير الدولية (Lumen, 2018).

ويرى المنظرون السياسيون الليبراليون أن العقوبات الاقتصادية هي أداة فعالة في السياسة العالمية لضبط سلوك الدول المارقة، فالاستخدام الفعال لمختلف وسائل العقوبات الاقتصادية من أجل ردع الدول المارقة يعزز السلام (Allen, 2005; Gordon, 1999; Bond et al., 2015)، ويصعب الإفلات منها (Habib, 2016). وفي المقابل، يرى المنظرون الواقعيون أن التدخل العسكري هو الأداة الوحيدة لتقويم سلوك الدول المارقة (Haukkala, 2015). لذا تُعتبر العقوبات الاقتصادية أداة برجماتية في النظام العالمي المعاصر (Yoon, 2017)، وبها جوانب كثيرة قد تمنع تصعيد الصراعات بين الدول إلى حد المغامرات العسكرية.

بيد أن تطبيق العقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية هو أمر معقد للغاية، لذا لا يمكن تعميم نجاحه على جميع الحالات، ففي عالم شديد الانفتاح، لم تعد العقوبات الاقتصادية فعالة في تقويم سلوك الدول المارقة. ويرى باترسون(Patterson, 2018) أنه في حالة اللجوء للعقوبات الاقتصادية من طرف واحد، فإنها لا تؤدي إلى التحول المنشود في سلوك الدول الأخرى. ومع ذلك، رأى باحثون آخرون أن للعقوبات الاقتصادية مراحل نضج وتطور لا بد أن تمر بها حتى يُذعِن الاقتصاد المُعاقَب على المدى الطويل (Bond et al., 2015).

وقد حققت العقوبات الاقتصادية نجاحاً في جمهورية يوغوسلافيا السابقة، حيث أضعفت العقوبات الأممية نظام سلوبودان ميلوسيفيتش، الذي أيد صرب البوسنة ضد الفرق الأخرى، ودفعته نحو الانضمام إلى اتفاقيات دايتون للسلام في عام 1995 لإنهاء حرب البوسنة. ويرى بعض كبار الدبلوماسيين الأمريكيين أن العقوبات الاقتصادية ساعدت في تقويم سلوك بلجراد، وبالتالي أثبتت العقوبات الاقتصادية نجاحها (McMahon, 2006).

وفي أعقاب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وتحديداً منذ 24 فبراير 2022، ظهرت على الساحة الدولية إجراءات قوية من الردع الاقتصادي ذات التأثير المتشابك والكبير على الاقتصاد العالمي؛ حيث قامت عدة دول حول العالم تتقدمها الولايات المتحدة وأوروبا باتخاذ جملة من الإجراءات العقابية على روسيا شملت عدة قطاعات سياسية، اقتصادية، ثقافية، وأيضاً إعلامية؛ بل وحتى رياضية، وذلك في محاولة لعزل روسيا ومعاقبتها على قرارها بشن عمليات عسكرية ضد أوكرانيا. وهدفت هذه العقوبات للضغط على الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين، حتى ينسحب من أوكرانيا. وأصبحت روسيا هدفاً لنحو 9202 عقوبات جديدة، بداية من 24 فبراير 2022 مقارنةً بـ 2695 عقوبة قبل هذا التاريخ (Castellum.AI, 2022). وبذلك تصبح روسيا في مقدمة الدول المتلقية للعقوبات متجاوزة بذلك إيران وكوريا الشمالية. وتعد هذه العقوبات هي الأسوأ والأوسع على الإطلاق على روسيا والتي امتد تأثيرها للاقتصاد والعالمي.

في هذا الإطار، تهدف الدراسة للتعرف على مفهوم الردع الاقتصادي في العلاقات الدولية، وتحديد أنماط العقوبات الاقتصادية، ومحددات نجاحها في السياق الدولي. تستعرض الدراسة الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الردع الاقتصادي وآثاره على الأطراف المعنية. ويسلط منهج الدراسة الضوء على مفهوم العقوبات الاقتصادية التي يحددها مسار الأحداث على المستوى العالمي. وتحلل الدراسة البيانات التي تم جمعها حول الاستراتيجيات التاريخية القائمة على العقوبات والتأثيرات وطبيعة الفوارق الزمنية لاستنتاج العوامل المختلفة المرتبطة بنجاح العقوبات.

أولاً: مفهوم الردع والعقوبات الاقتصادية

"الردع" هو مفهوم واسع ظهرت تجلياته منذ العصور القديمة (P. M. Morgan, 2012). بيد أن "الردع" بمفهومه الجديد ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع انتشار الأسلحة النووية. ولقد استخدمت الدول، منذ ذلك التوقيت، أنواعاً مختلفة من الردع لتحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، ولضمان عدم تصعيد النزاعات إلى مواجهات عسكرية (McDonough, 2005).

ويمكن تحقيق الردع من خلال اتخاذ إجراءات مختلفة، من بينها العقوبات. وتعرف الأخيرة على أنها أفعال (أو تهديدات) تقوم بها الدول أو المنظمات الدولية التي تفرض عقوبات (الدول/المنظمات الفارضة للعقوبات) لمعاقبة أو لتقييد أو للتأثير بشكل أعم على سلوك الدول الخاضعة للعقوبات أو الكيانات الخاصة أو النخب القوية (الدول/العناصر المستهدفة) أو جميعهم (Felbermayr et al., 2020).

شكل (1): عدد الدول التي واجهت عقوبات (في الفترة ما بين عامي 1950 و2016)

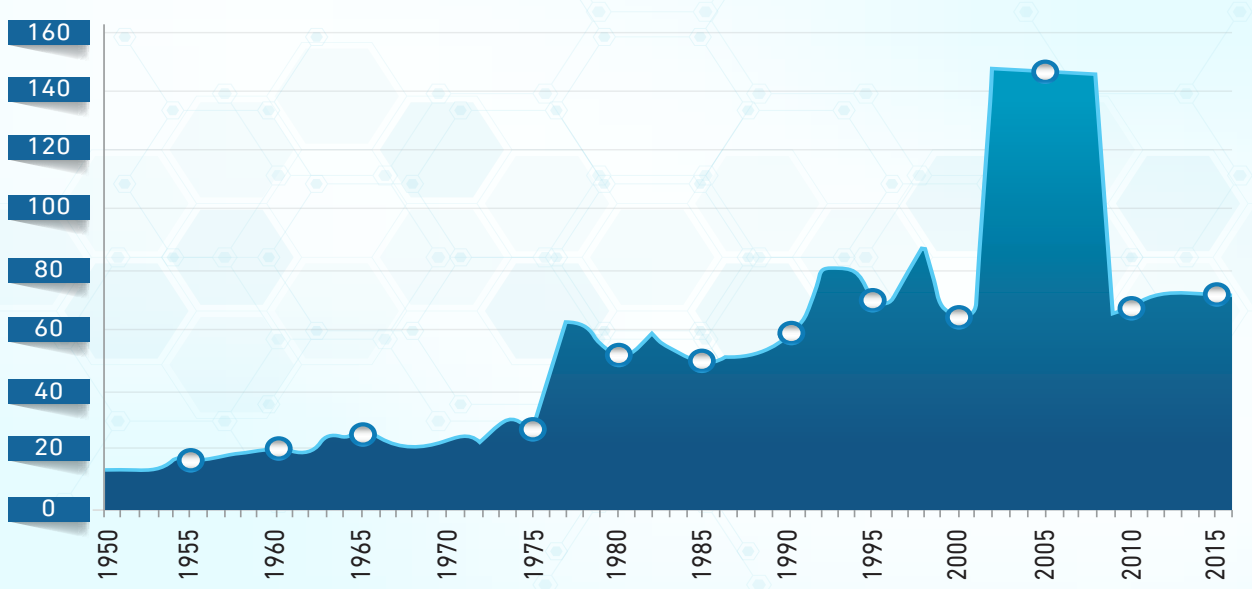

Source: Felbermayr et al., 2020. The Global Sanctions Database. GSDB

ويوضح الشكل (1) تزايد عدد الدول التي شهدت أنواعاً مختلفة من العقوبات من عام 1950 حتى عام 2016، مما يشير إلى تزايد شعبية استخدام العقوبات كأداة للسياسة الخارجية بمرور الوقت. وفي السبعينيات من القرن الماضي، حفز إدخال نظام تبادل المعلومات والرسائل بين البنوك (نظام سويفت) وظهور الإرهاب العالمي تطبيق العقوبات على المستوى الدولي. بيد أن تطبيق العقوبات بلغ ذروته في أوائل التسعينيات نتيجة نشوب العديد من الحروب الأهلية في أفريقيا، بالإضافة إلى الحروب اليوغوسلافية وانهيار الاتحاد السوفييتي. وأخيراً شهدت فترة أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زيادة في الاهتمام بحقوق الإنسان، وظهر نوع جديد من العقوبات يسمى العقوبات "الذكية"، وهي عقوبات تستهدف الأفراد وليس شعوباً بأكملها.

شكل (2): أهداف سياسة العقوبات (1950 - 2016)

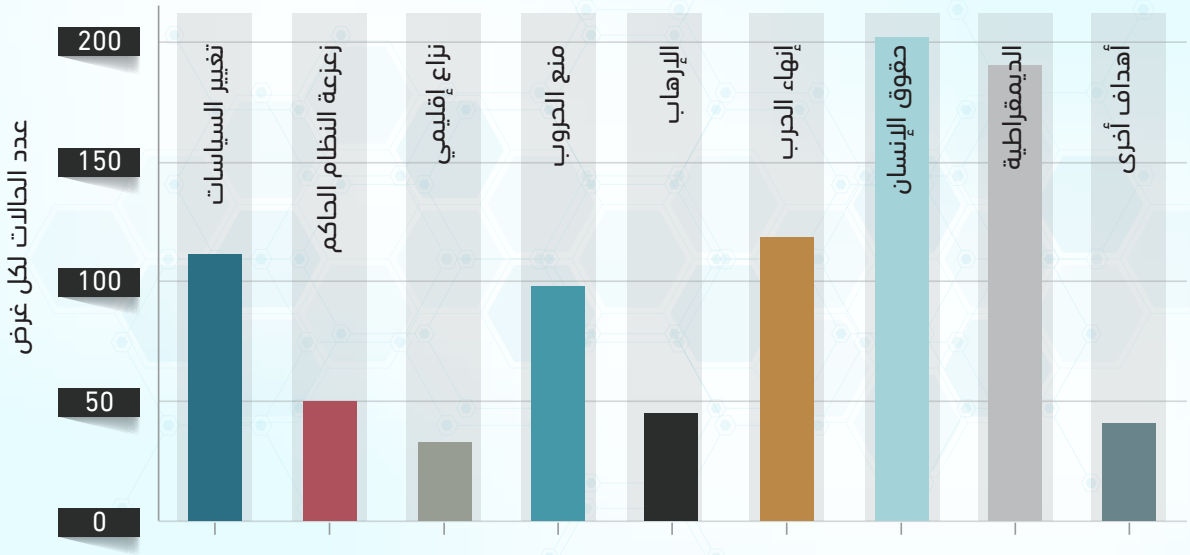

Source: Felbermayr et al., 2020. The Global Sanctions Database. GSDB

ويوضح الشكل (2) أن حقوق الإنسان كانت الهدف الأبرز من وراء سياسة العقوبات، تليها أهداف تحقيق الديمقراطية خلال الفترة من عام 1950 إلى عام 2016.

شكل (3): ترتيب الدول وفقاً للعقوبات المفروضة عليها

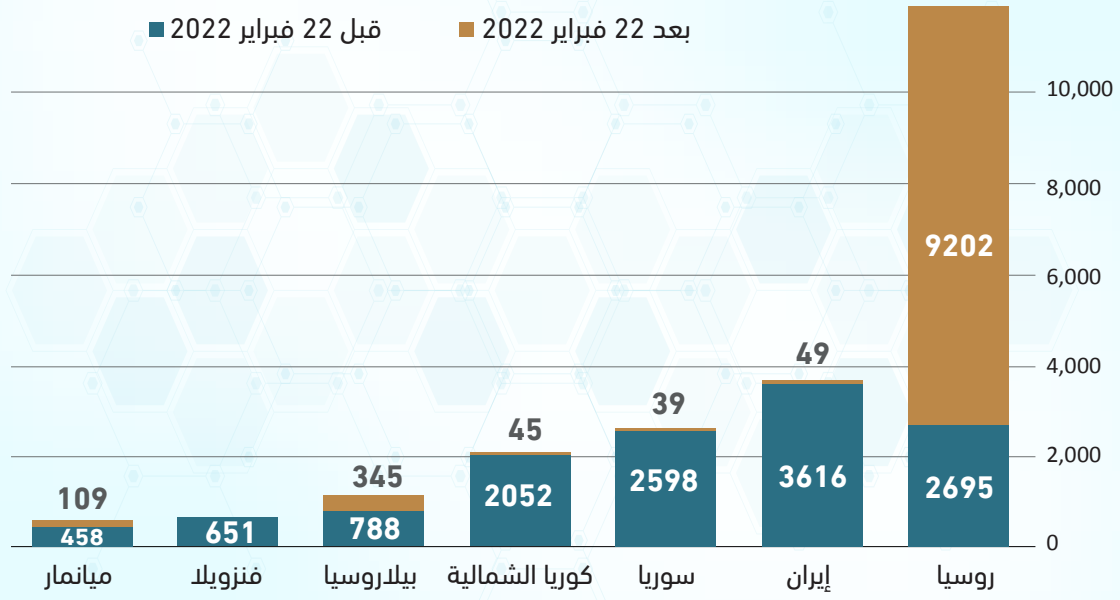

Source: Castellum. Russia Sanctions Dashboard. (2022). https://www.castellum.ai/russia-sanctions-dashboard
Current as of 7 September 2022

وظهر "الردع المُوسَّع" بشدة في السنوات الأخيرة، حيث تستخدم الدولة الفارضة للعقوبات تكتيكات مختلفة في آن واحد، وعملت على تحديثها وتطويرها بشكل دوري (Morgan, 2017). وترى بعض الأدبيات أن الردع المُوسَّع أتى بثمار إيجابية، حيث حال دون تدمير المجتمعات وقلص من الخسائر البشرية، لأن الدول المُعاقَبة تُفضل الامتثال للعقوبات لتجنب انعزالها المحتمل عن المجتمع الدولي (P. M. Morgan, 2012).

وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير 2022، تصدرت روسيا خلال عشرة أيام قائمة الدول المستقبلة للعقوبات لتظهر في شكل (3) قبل إيران وكوريا الشمالية.

وتصدرت الولايات المتحدة طليعة الدول التي تفرض عقوبات على الاقتصاد الروسي، تلتها سويسرا والمملكة المتحدة كما يظهر في شكل (4).

شكل (4): عدد العقوبات المفروضة على روسيا وفقًا للدول المُصدرة للعقوبات (منذ 2014)

Source: Castellum. Russia Sanctions Dashboard. (2022). https://www.castellum.ai/russia-sanctions-dashboard
Current as of 7 September 2022

ثانياً: أنماط العقوبات الاقتصادية كأداة للردع

العقوبات الاقتصادية هي أداة ذات طابع قسري تُفسِح المجال لتحقيق أهداف محددة في النظام الدولي (Simon, 1976). والردع من خلال العقوبات هو أيضاً أداة لإتاحة وقت إضافي والتفاوض عبر قنوات أخرى. ولقد تطورت العقوبات كأداة قوية في الدبلوماسية الخارجية القسرية منذ الحرب العالمية الثانية (Felbermayr et al., 2020).

وتضم العقوبات الاقتصادية عقوبات تجارية (أي قيود على الواردات من أو الصادرات إلى الدولة المُستهدَفَة)، وعقوبات استثمارية (أي القيود المفروضة على تدفق رأس المال إلى الدولة المُستهدَفَة)، وما يسمى بالعقوبات "الذكية"، التي تشمل تجميد الأصول التي يمتلكها أفراد النخبة الحاكمة في الدولة المُستهدَفَة في الخارج، أو حظر سفر المسؤولين الحكوميين والكوادر الحزبية (Kaempfer and Lowenberg, 2007).

وتهدف بعض العقوبات إلى تغيير النظام، بينما تهدف عقوبات أخرى إلى تغيير السياسات، ولكن العقاب الاقتصادي لمرتكبي المخالفات أو الانتهاكات يظل هو العنصر المشترك بين جميع العقوبات الاقتصادية (Allen, 2005).

ومن المفترض أن تكلّف العقوبة الدول المُستهدَفَة ثمناً باهظاً، مما يجعلها تُذعن لمطالب الدول الفارضة للعقوبة إذا تجاوز هذا الثمن قدرة تحملها الأعباء الجديدة. علاوة على ذلك، تلعب العقوبات الاقتصادية دوراً حيوياً في "الردع المُوسَّع"، فتجميد الأنشطة الاقتصادية يشكّل ضغوطاً اقتصادية على الدول المُستهدَفَة بما يجبرها على الإذعان، وذلك عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية الصارمة، والحصار التجاري، وعزل الدولة المُستهدَفَة عن المجتمع الدولي، وقد تُفرض هذه الضغوط كلها مرةً واحدة أو بالتتابع.

وقديماً فرضت أثينا عقوبات اقتصادية على مدينة ميغارا في عام 432 قبل الميلاد لتغيير سياساتها القسرية. وفي السياسة العالمية المعاصرة، تُستخدم العقوبات الاقتصادية في المقام الأول كرادع لمنع الدول المارقة من ارتكاب أعمال تخالف القانون الدولي والأعراف الأخلاقية (Cortright, 2018)، وحينها ترسل الدول الفارضة للعقوبات رسالة واضحة عما قد يحدث للدول المارقة الأخرى إذا لم تتبع سياسة بديلة بعينها. ويُعد الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا أحد أشهر الأمثلة على سياسة الردع. ففي هذا المثال، أرسلت الولايات المتحدة رسالة واضحة إلى دول أمريكا اللاتينية الأخرى مفادها أنه إذا دعمت أي دولة سياسات الرئيس الكوبي الأسبق فيدل كاسترو، فستواجه المصير نفسه.

ويوضح الشكل (5) تزايد التوجه نحو العقوبات الاقتصادية مقارنةً بأنواع العقوبات العسكرية المختلفة. وترتبط هذه الزيادة بحقيقة أن اقتصادات العالم صارت أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، لذا صارت مجموعة كبيرة من الدول عرضة للتداعيات الاقتصادية. ولقد بلغت العقوبات ذروتها خلال منتصف السبعينيات (حيث بلغت 45 عقوبة)، وتلتها فترة من التغيير الطفيف حتى التسعينيات. وتغيرت الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من العقوبات خلال الفترة من 1960 إلى 2016، حيث ارتفع عدد العقوبات الاقتصادية من 30 عقوبة في بداية الفترة إلى 264 في نهايتها، بينما ارتفع عدد العقوبات غير الاقتصادية من 6 عقوبات إلى 122 عقوبة في الفترة نفسها. وهيمنت العقوبات التجارية والمالية على الفترة بين عامي 1950 و1975، ثم فقدت العقوبات التجارية شعبيتها بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، بينما استمرت شعبية العقوبات المالية. ولكن أعداد العقوبات وأقسامها بمختلف أنواعها حافظت على استقرارها خلال الفترة من أواخر عام 1990 حتى عام 2010. وأخيراً، شهد العالم منذ عام 2010 زيادة مضطردة ومتجانسة في جميع أنواع العقوبات.

ويمكننا أن نشير هنا إلى عدة أنماط للعقوبات الاقتصادية ذائعة الانتشار في الساحة الدولية. ومن الأدوات الشائعة لفرض العقوبات الاقتصادية إلغاء الاتفاقيات التجارية وفرض الحظر على واردات الدولة المُستهدَفَة أو صادراتها (Oxenstierna & Olsson, 2015). ومن الأدوات الأخرى المستخدمة في العلاقات الدولية لفرض العقوبات الاقتصادية ما يلي:

- تجميد الأصول المالية للدول المارقة
- وقف تعاملاتها المالية في النظام النقدي العالمي

شكل (5): أنواع العقوبات (من 1950 إلى 2016)

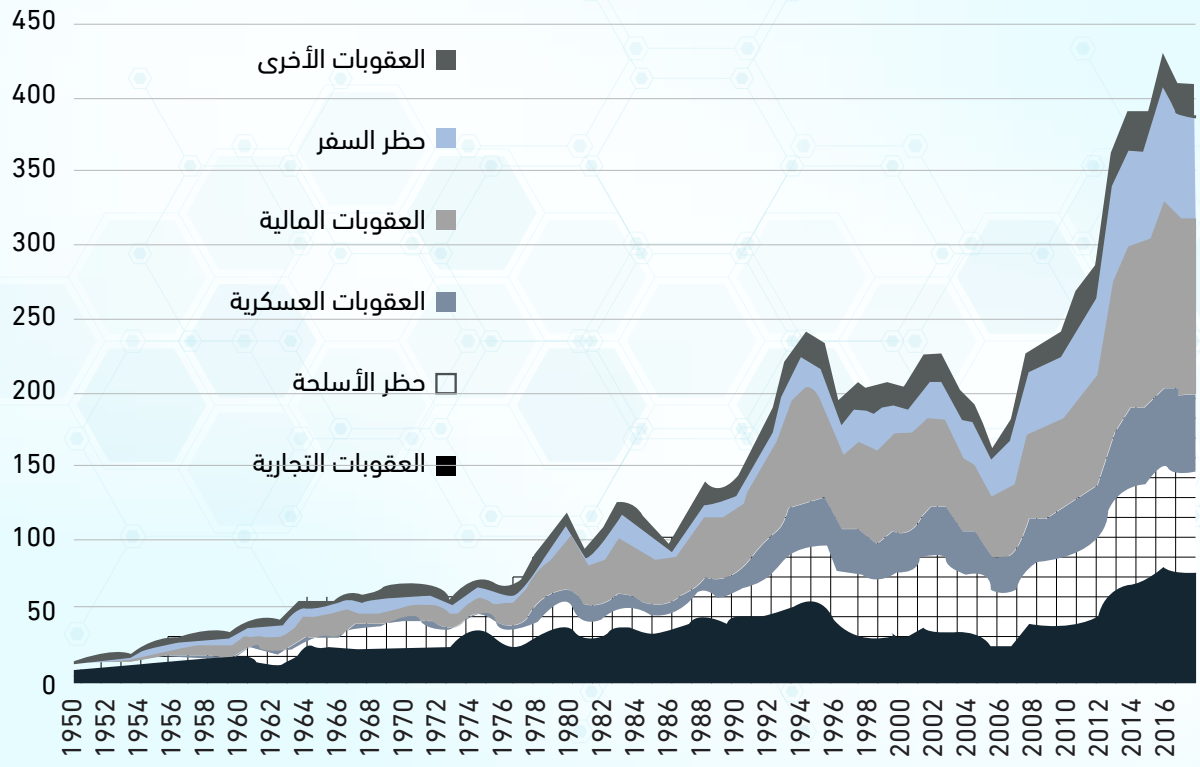

Soure: Felbermayr et al., 2020. The Global Sanctions Database. GSDB

- مقاطعة منتجاتها وخدماتها
- فرض حظر السفر منها وإليها
- وقف التبادل المعرفي والتكنولوجي معها

ولم تفرض الأمم المتحدة عقوبات قبل التسعينيات سوى مرتين، أولاهما الحصار الاقتصادي على روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً) خلال الفترة من 1966 إلى 1979، وكان الحصار في شكل حظر النفط (وغيره من السلع)، وثانيتهما حظر الأسلحة الذي فرضته على جنوب أفريقيا خلال الفترة من 1977 إلى 1994 (Chester-man & Pouligny, 2003).

ولقد فرضت الولايات المتحدة حظراً على كوبا في عام 1960 وعلى فيتنام في عام 1963 من أجل الإطاحة بالنظام، كما فرضت حظراً للأسلحة على جنوب أفريقيا في عام 1977 بسبب استمرار نظام الفصل العنصري هناك (Monnet & Penas, 2004).

ولجأ الاتحاد الأوروبي هو الآخر مراراً لفرض لعقوبات ضد دول مختلفة، وجاءت أولى العقوبات المستقلة التي فرضها في عام 1981. ولقد كان "تقرير لندن" للتعاون السياسي الأوروبي الذي نُشر في أكتوبر 1981 هو العامل المؤسسي الأكثر أهمية في بداية سياسة عقوبات الاتحاد الأوروبي. وبعد شهرين من نشر "تقرير لندن"، فرض

الاتحاد الأوروبي مجموعته الأولى من العقوبات ضد الاتحاد السوفييتي كرد فعل على الأحداث في بولندا، تلاه حظر توريد الأسلحة إلى الأرجنتين في عام 1982 (Kreutz, 2005).

كما فرضت أوروبا عقوبات على بعض الدول، مثل عقوبات عام 1981 على تركيا عندما قررت المجموعة الأوروبية تجميد علاقاتها مع تركيا ومنع التوقيع على البروتوكول المالي الرابع بسبب انهيار النظام الديمقراطي في تركيا، ولكن تم تطبيع العلاقات تدريجياً بعد عودة الحكومة المدنية في عام 1983 (Monnet & Penas, 2004).

وزاد نشاط الاتحاد الأوروبي في الترويج للعقوبات كمنهج بديل للتدخل العسكري، مع الاستمرار في إضفاء الطابع المؤسسي على التعامل مع العقوبات. ولقد شددت "المبادئ الأساسية" لعام 2004 على تطوير مجال العقوبات. و"المبادئ الأساسية" هي أهم وثيقة عبر من خلالها الاتحاد الأوروبي عن رغبته في فرض "عقوبات الاتحاد الأوروبي المستقلة لدعم جهود مكافحة الإرهاب"، من بين أمور أخرى (Koechlin, 2013).

ولقد كانت العقوبات عنصراً مهماً في سياسة الولايات المتحدة بشأن إيران عقب اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979، فلقد فُرضت عقوبات أمريكية لإجبار إيران على الكف عن دعم الإرهاب والحد من انتشار نفوذها الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وتعود العقوبات الأمريكية على إيران إلى الثمانينيات، أثناء أزمة الرهائن الأمريكية-الإيرانية في الأعوام من 1979 إلى 1981، حيث اتخذت العقوبات شكل مرسوم أصدره الرئيس جيمي كارتر بحظر جميع الأصول الإيرانية تقريباً الموجودة في الولايات المتحدة. أما بعد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد فُرضت العقوبات الأمريكية في الأساس لإقناع إيران بالموافقة على وضع قيود على برنامجها النووي (Congressional Research Service, 2021).

وفي عام 2002، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كوريا الشمالية لمنعها من امتلاك أسلحة نووية (Cashen, 2017)، كما أوقفت الولايات المتحدة معاملات أفراد من دول، مثل كوريا الشمالية وإيران وسوريا والعراق. وتحظر الولايات المتحدة كليةً حصول كوريا الشمالية على المنتجات التكنولوجية، وقد تم اتخاذ إجراءات مماثلة ضد دول أخرى.

ثالثاً: محددات نجاح العقوبات الاقتصادية كأداة للردع

أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة سياسية فعالة وشائعة لتنفيذ السياسات، ولكن هناك أهداف مختلفة وراء هذه العقوبات، مثل إبداء الاستياء من سياسات الدول المستهدفة والمطالبة بتغييرها (Smeets, 2018). ويمكن أن يبدأ نطاق العقوبات الاقتصادية بقطع طفيف للعلاقات الاقتصادية والتجارية ليصل إلى العزل الاقتصادي للدولة بأكملها [1].

وتشير التجربة الدولية إلى أن نسبة نجاح العقوبات الاقتصادية تتراوح بين 5% و6% (Hufbauer et al., 2009; Taylor, 2014). وتلعب طول مدة العقوبة دوراً حيوياً في نجاحها، فالعقوبات الاقتصادية تفقد الكثير من فعاليتها بعد أول عامين، حيث تنجح فيهما من تحقيق 55% من أهدافها، ثم يتبع ذلك انخفاض حاد في نسبة النجاح (Hufbauer et al., 2008). وبالمثل، أثبت الباحثان ديزاجي وبيرجيك (2013) أن العقوبات الاقتصادية قد تنجح في أول عامين من تنفيذها. وما يزيد فرص نجاح العقوبات الاقتصادية هو ارتفاع تكلفتها بالنسبة للدول المستهدفة وتعدد الأطراف المنفذة لها [2](Elliott, 2018). وهناك ارتباط بين فاعلية العقوبات الاقتصادية وبين القوة المؤسسية للدولة المستهدفة (Lektzian & Souva, 2007). ويسلط الجدول التالي الضوء على بعض الأمثلة على العقوبات الاقتصادية الناجحة.

1- فرضت الولايات المتحدة حصارًا كاملاً على كوبا لأكثر من نصف قرن، لكنه لم ينجح على الرغم من ضعف كوبا وقربها الجغرافي من الولايات المتحدة (Bergeijk & Marrewijk, 1995).
2- من خلال هيئات دولية مثل منظمات الأمم المتحدة

الدولة المتعرضة للعقوبات	الدولة الفارضة للعقوبات	البداية	النهاية	التجارة	الاقتصاد	السفر	الهدف
الصين	اليابان	1989	1990	0	1	0	الديمقراطية
الصين	اليابان	1995	1997	0	1	0	تغيير السياسات
الصين	الولايات المتحدة	1993	1994	1	0	0	تغيير السياسات
الاتحاد الأوروبي	كندا	1996	2015	1	0	0	أخرى
الاتحاد الأوروبي	تركيا	1997	1998	0	0	0	تغيير السياسات
إيران	أستراليا	2008	2016	1	1	1	منع نشوب حرب
إيران	كندا	2010	2016	1	1	0	منع نشوب حرب
إيران	كندا	2011	2016	1	0	0	منع نشوب حرب
إيران	كندا	2012	2016	1	1	0	منع نشوب حرب وحقوق الإنسان
إيران	كندا	2013	2016	1	1	0	منع نشوب حرب
إيران	الاتحاد الأوروبي	2007	2016	0	0	0	منع نشوب حرب
إيران	اليابان	2006	2016	1	0	0	منع نشوب حرب
إيران	سويسرا	2011	2016	1	1	1	منع نشوب حرب
إيران	سويسرا	2016	2016	1	0	1	منع نشوب حرب
إيران	الأمم المتحدة	2006	2016	1	1	1	منع نشوب حرب
إيران	الأمم المتحدة	2007	2016	0	0	0	منع نشوب حرب
إيران	الأمم المتحدة	2008	2016	0	0	1	منع نشوب حرب
إيران	الأمم المتحدة	2010	2016	1	1	0	منع نشوب حرب
إيران	الولايات المتحدة	1979	1981	1	1	0	أخرى
إيران	الولايات المتحدة	1995	2016	1	0	0	منع نشوب حرب والإرهاب
العراق	اليابان	1990	1991	1	0	0	إنهاء حرب
العراق	الأمم المتحدة	1990	1991	1	1	0	إنهاء حرب
العراق	الولايات المتحدة	1990	1991	1	1	0	إنهاء حرب
الولايات المتحدة	البرازيل	1977	1984	0	1	0	تغيير السياسات
الولايات المتحدة	البرازيل	2003	2016	1	0	0	أخرى
الولايات المتحدة	كندا	2003	2006	1	0	0	أخرى
الولايات المتحدة	اليابان	2003	2013	1	0	0	أخرى

Source: Felbermayr et al., 2020. The Global Sanctions Database. GSDB

القيم (صفر وواحد) تعكس عدد العقوبات المطبقة على الدول*

وفي هـذا الإطـار، فـإن هنـاك عـدة عوامـل أو محـددات تؤثـر عـلى نجـاح العقوبـات الاقتصاديـة، وعـلى الـدول الفارضـة للعقوبـات دراسـة هـذه العوامـل لتحقيـق أقـصى فائـدة مـن العقوبـات مـن خـلال إجبـار الـدول المارقـة عـلى تنفيـذ المطالـب والالتـزام بالمعايـير الدوليـة. وفيـما يـلي بعـض عوامـل النجـاح:

1- صحة اقتصاد الدول المُستهدَفَة:

إن الـدول الضعيفـة هـي الأكـثر تأثـراً بالعقوبـات الاقتصاديـة، فالـدول ذات الظـروف الاقتصاديـة غـير المسـتقرة تسـتجيب سريعـاً لمطالـب الدولـة الفارضـة للعقوبـة (Hufbauer et al., 2009). لـذا فـإن الرابـط بين الوضـع الاقتصادي والهيـكل السـياسي قـوي لدرجـة أنـه قـد يجـبر النظـام عـلى الخضـوع للضغـوط الدوليـة التـي تمُـارس مـن خـلال العقوبـات الاقتصاديـة. وعندمـا تضـع الدولـة الفارضـة عقوبـات اقتصاديـة لزعزعـة اسـتقرار الدولـة الضعيفـة، تنجـح العقوبـات الاقتصاديـة نجاحـاً كبـيراً (Peksen, 2017).

ولقـد تضاعـف الضغـط عـلى الاقتصـاد الليبـي بسـبب العقوبـات الاقتصاديـة التـي فُرضـت عـلى ليبيـا في أعقـاب حـادث لوكـربي 1988، وذلـك نتيجـة لسـوء الإدارة الاقتصاديـة، والفسـاد الهائـل، وغيـاب المسـاءلة. (Elwerfelli, 2016). وكانـت ليبيـا قـادرة عـلى إنتـاج مليـوني برميـل مـن النفـط يوميـاً في عـام 2000، لكـن إنتـاج هـذه الكميـة توقـف بسـبب العقوبـات الشـديدة التـي فرضتهـا الولايـات المتحـدة والأمـم المتحـدة. ولقـد تسـبب انخفـاض عائـدات النفـط في انخفـاض معـدل النمـو إلى جانـب زيـادة تكلفـة المعيشـة وعـدم الاسـتقرار السـياسي والاقتصـادي ((Ong, 2016 (Drezner, 2015)).

وبعـد هجـمات الحـادي عـشر مـن سـبتمبر، أذعنـت ليبيـا ووافقـت عـلى دفـع تعويضـات لعائـلات ضحايـا تفجـيرات طائـرة لوكـيربي (Zoubir, 2006). ويُظهـر مثـال ليبيـا أن ضعـف الاسـتقرار الاقتصـادي والسـياسي هـما مـن العوامـل الرئيسـية التـي ضمنـت نجـاح العقوبـات الاقتصاديـة، فلقـد تضافـرت عنـاصر مختلفـة وضغطـت عـلى ليبيـا للخضـوع للمطالـب وإعـادة بنـاء اقتصادهـا.

وتتمتـع إيـران بطبقـة متوسـطة قويـة نمـت نمـواً كبـيراً خـلال سـنوات الطفـرة في إنتـاج النفـط. بيـد أن العقوبـات الاقتصاديـة عـلى إيـران في أعقـاب برنامجهـا النـووي أدت إلى خفـض قيمـة العملـة والتضخـم المفـرط. ولقـد ارتفـع عـدد الإيرانيـين الذيـن يعيشـون تحـت خـط الفقـر مـن 22% إلى 40% (Kwon, 2016)، كـما تأثـرت الطبقـة المتوسـطة سـلباً بالأوضـاع، فظهـرت الحركـة الخـضراء كـرد فعـل عـلى السياسـات الإيرانيـة، وأجـبرت هـذه التظاهـرات الضخمـة الحكومـة عـلى توقيـع اتفـاق نـووي مـع القـوى الدوليـة في عـام 2015 لإنهـاء العقوبـات الاقتصاديـة، الأمـر الـذي يثبـت أن الاسـتقرار الاقتصـادي والسـياسي يلعبـان دوراً حيويـاً في إنجـاح العقوبـات الاقتصاديـة.

2- النظام السياسي للدول المُستهدَفَة:

إن نظـام الدولـة المسـتهدفة السـياسي هـو عامـل آخـر يحـدد مـدى نجـاح العقوبـات، فالـدول التـي تحكمهـا أنظمـة اسـتبدادية الأقـل عرضـة للتأثـر بالعقوبـات (Hufbauer et al., 2009). ذلـك لأن الأنظمـة الاسـتبدادية لا تُسـاءَل أمـام شـعبها، ومـن ثـم تظـل غـير مباليـة بمعانـاة الشـعب بسـبب العقوبـات. فعـلى سـبيل المثـال، يحكـم كوريـا الشـمالية نظـام اسـتبدادي، فلـم يبـال بالعقوبـات الاقتصاديـة التـي فرضتهـا الولايـات المتحـدة وأجـرى تجـارب عـلى سـلاحه النـووي في عـام 2006. عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن نيـة الدولـة الفارضـة للعقوبـة هـي أمـر حيـوي لنجـاح أو فشـل العقوبـات (Hufbauer et al., 2009; D. J. Lektzian & Sprecher, 2007)، فعندمـا تعتـزم الدولـة الفارضـة تعزيـز موجـة تغيـير للنظـام في دولـة اسـتبدادية، فـإن الهـدف الرئيـسي هـو شـعبها، والمثـال عـلى ذلـك هـو مـا حـدث في العـراق حيـث

فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية في أعقاب حرب الكويت، وذلك لتعبئة الشعب العراقي ضد النظام السياسي. وتلجأ الدولة الفارضة لكافة الخيارات السياسية المتاحة لها للتضييق على الأنشطة الاقتصادية للدولة الاستبدادية (Acemoglu & Robinson, 2015). وعندما يحدث هذا، تتحد أحزاب المعارضة وجماعاتها للإطاحة بالقادة المستبدين (Acemoglu & Robinson, 2015). في مقابل السابق، زعم أكسلين(Oechslin, 2014) أن النخبة في الدول الاستبدادية تبذل كل ما في وسعها لمنع أي ثورة على النظام، فترفع من التكلفة المرتبطة بالثورة، في الوقت ذاته، تضمن توفر السلع العامة بأسعار زهيدة لتقليل مقاومة النظام السياسي.

3- العلاقات الدبلوماسية والترابط الاقتصادي بين الدول:

العلاقات الدبلوماسية والترابط الاقتصادي هما عاملان رئيسيان يحددان نجاح العقوبات الاقتصادية أو فشلها (Miyagawa, 2016)، فإذا كانت الدولة الفارضة للعقوبة والدولة المستهدفة تربطهما علاقات دبلوماسية قوية مسبقاً وكانتا مترابطتين اقتصادياً، فإن فرصة نجاح العقوبات الاقتصادية تزداد. أما في حالة غياب مثل هذه الروابط، فيصبح من الصعب على الدولة الفارضة الحصول على النتائج المرجوة من العقوبات الاقتصادية.

وأحد أبرز الأمثلة على ذلك هو العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوريا الشمالية على مدى الخمسين عاماً الماضية، فحجم التبادل التجاري بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة يكاد يكون منعدماً، فلم تمتثل كوريا الشمالية للمطالب الأمريكية وتعهدت بالرد بقوة. ويُعزى هذا الضعف في نسبة نجاح العقوبات الاقتصادية إلى ضعف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الدول الفارضة للعقوبة والدول المستهدفة. وهذا يدل على أن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية القوية مهمة في حالة الرغبة في ممارسة ضغط إضافي على الدول المستهدفة من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية.

4- اتفاق المجتمع الدولي:

تنجح العقوبات الاقتصادية عند تنفيذها بعد اتفاق المجتمع الدولي. ولقد أيد الباحثون والمتخصصون بفاعلية العقوبات متعددة الأطراف مقارنة بالعقوبات أحادية الجانب (T. C. Morgan, Bapat, & Kobayashi, 2014)، فعندما تفرض الدول عقوبات من خلال مؤسسة متعددة الأطراف، فإنها تحقق النتيجة المرجوة بسرعة أكبر. والعامل الرئيسي لنجاح العقوبات متعددة الأطراف هو أن العديد من الدول تتكاتف وتبلغ عن أي انتهاك ترتكبه الدولة المستهدفة للمعايير الدولية. وعندما فرضت الأمم المتحدة عقوبات على إيران بسبب أنشطتها المشبوهة لتطوير أسلحة نووية، أيدت روسيا هذه العقوبات رغم كونها حليفة إيران لزمن طويل. ونتيجة لذلك، كان على إيران الإذعان ودعوة المجتمع الدولي لتوقيع اتفاق، مما أدى إلى إصدار اتفاق "مجموعة الخمسة زائد واحد" النووي.

ولكن عندما تتخذ الدول إجراءات أحادية الجانب ضد الدولة المستهدفة من دون اتفاق المجتمع الدولي، فإن مثل هذه العقوبات لا تأتي بفائدة لأن بقية المجتمع الدولي يستمر في علاقاته مع الدولة المستهدفة. وتُعد كوريا الشمالية أمثلة على العقوبات أحادية الجانب التي تُصدر من دون دعم من المجتمع الدولي. (Collins, 2018).

5- مدى "ذكاء" العقوبات:

العقوبات الذكية هي مجموعة من الإجراءات المختلفة والتي تُطبق في آنٍ واحد على الدولة المستهدفة لتحقيق أهداف السياسات المرجوة، وهذه العقوبات تستهدف في الأغلب طبقة النخبة في الدول الاستبدادية. ومن هذه

الإجراءات الحظر وتجميد الأصول وحظر السفر (Friedman, 2012). وعادةً ما تجمد الدول الفارضة للعقوبة الحسابات المصرفية لرجال الأعمال في الدولة المستهدفة وتفرض حظراً على سفرهم (Allen, 2008; D. J. Lektzian & Sprecher, 2007). ولكن المشكلات التي تواجهها الدولة الفارضة للعقوبة هي الثغرات القانونية وضعف الإدارة والمشكلات السياسية والفنية. لذا، يرى بعض الباحثين أن العقوبات الذكية لا تحقق أهداف السياسات، ولكنها بالرغم من ذلك تبعث رسالة قوية إلى الدول المستهدفة (T. C. Morgan, Bapat, & Krustev, 2009).

ويرى هوفباور (2009) أن هذه العقوبات الذكية تضغط على الحكومات المستهدفة من خلال نخبة رجال الأعمال. وعلى الرغم من أن هذه العقوبات تبدو محددة ودقيقة للغاية في تحقيق أهداف الدولة الفارضة لها، فإنها تحمل تداعيات ذات ثمن باهظ.

وتُعد السياسة الداخلية للدولة المستهدفة عاملاً حاسماً في تشكيل العقوبات الاقتصادية، فعندما تجد العقوبات دعماً من مجموعات الضغط المحلية بدولة ما، يصبح من الصعب تجنب العواقب السلبية للعقوبات. وأحد الأمثلة على ذلك كان في جنوب أفريقيا عندما خرجت جماعات المعارضة إلى الشوارع للتنديد بسياسات حكومتها، وهو ما دعا الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات اقتصادية، فأصبحت مقاومة العقوبات الاقتصادية الدولية أمراً معقداً على الحكومة الضعيفة (Cortright, 2018). ويدل ذلك على أن العوامل الداخلية والخارجية، مثل ضغوط المجتمع الدولي، تلعب دوراً حيوياً في إخضاع الأنظمة للعقوبات الدولية.

ومن الأمثلة على ذلك، ظلت كوريا الشمالية وبرنامجها النووي نقطة ضعف للولايات المتحدة، فمنذ نهاية الحرب الكورية في عام 1953، ظلت العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة متوترة، بل وازدادت هذه العلاقات سوءاً عندما تعهدت كوريا الشمالية بتطوير أسلحة نووية. واتخذت كوريا الشمالية موقفاً عدائياً، وصارت تمتلك قدرات نووية بعد أول تجربة نووية لها في عام 2006 (Park & Walsh, 2016).

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية الصارمة، حافظت كوريا الشمالية على التزامها بتطوير أسلحة نووية استراتيجية وصواريخ بمواد نووية مصغرة. وهكذا لم تفلح العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوريا الشمالية في ردعها، فلقد تمكنت كوريا الشمالية من الإفلات من آثار تلك العقوبات الاقتصادية من خلال وسائل بديلة. ولقد ورد في تقارير أن الصين هي الشريك التجاري الرئيسي لكوريا الشمالية، وبدون وضع حد للعلاقة التجارية بينهما، لا تأتي جميع العقوبات الاقتصادية الأخرى بثمارها (Park & Walsh, 2016).

لهذا، اقترح رئيس الولايات المتحدة السابق، دونالد ترامب، مجموعة جديدة من العقوبات الذكية ضد كوريا الشمالية تستهدف في الأساس الشركات ورجال الأعمال الصينيين الذين يُزعم أنهم تربطهم بكوريا الشمالية بعض التعاملات الاقتصادية. وجاء في تقرير نُشر في عام 2016 أن نظام التجارة في كوريا الشمالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصين في شبكة معقدة (Fitzpatrick, 2017). وأوصى التقرير بفرض عقوبات ذكية على الممرات الحيوية الضعيفة واللوجستية، وهو ما سيضطر كوريا الشمالية إلى الرضوخ لمطالب الدول الفارضة للعقوبات (Park & Walsh, 2016). وبناءً على ذلك، استهدفت إدارة ترامب الشركات الصينية والروسية التي تشترك مع كوريا الشمالية في أنشطة تجارية (Fitzpatrick, 2017).

لكن العقوبات الاقتصادية البسيطة لا تحقق النتائج المرجوة في الدول الاستبدادية، فالعقوبات التي فُرضت على ليبيا خلال السبعينيات والثمانينيات سمحت للحكومة الليبية باستغلال شعبها وتعزيز الدعم الشعبي للنظام الاستبدادي (Gebremichael, Kifle, Kidane & Wendyam, 2018). ولقد ذكر ريتشاردسون – السفير الأمريكي السابق في ليبيا – أن العقوبات الذكية التي فرضتها عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا كانت تهدف إلى الحد

من الأزمات الإنسانية (Drezner, 2011; Hufbauer et al., 2009). وجاءت العقوبات على هيئة حظر كامل على صادرات النفط الليبي، وحظر على التأشيرات، وإقرار قانون العقوبات الإيرانية-الليبية. وهكذا ضاعت على ليبيا كل فرص النمو، فاضطرت إلى الإذعان للعقوبات الذكية.

وهناك تاريخ طويل من العقوبات ضد إيران، وتحديداً منذ الثورة الإيرانية في عام 1979 (Laub, 2015). وعادةً ما تستهدف العقوبات الدولية المفروضة على إيران منعها من الحصول على المواد ذات الصلة بالأنشطة النووية، كما تستهدف الضغط على الحكومة الإيرانية لإجبارها على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم وغيره من الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية. وتُعتبر العقوبة "الذكية" التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية منذ 2011 هي الضربة الأشد على إيران، فلقد استهدفت في الأساس حرمان إيران من الوصول إلى سوق المال؛ ولم يقتصر تطبيق هذه العقوبة على أراضيها ولا داخل الولايات المتحدة فحسب.

وتشير هذه العقوبات الثانوية إلى تعرض أي مؤسسة مالية أجنبية أو شركة تابعة تتعامل مع البنوك التي تستهدفها الولايات المتحدة إلى الإقصاء تلقائياً من أي نشاط تجاري في الولايات المتحدة ومن إجراء أي تعاملات بالدولار الأمريكي. ولقد نجحت العقوبات في حرمان إيران من جزء كبير من عائداتها النفطية (Smeets, 2018). وكانت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في أعقاب عام 2011 تحديدًا هي ما أدت إلى تدهور كبير في الاقتصاد الإيراني، فلقد أفاد وزير الخزانة الأمريكي في عام 2015، أن العقوبات كلفت إيران خسارة تُقدر بحوالي 160 مليار دولار من عائداتها النفطية.

علاوة على ذلك، كان الاقتصاد الإيراني أقل بنسبة 15-20% مما كان عليه لو لم يتم تشديد العقوبات في عام 2012. وبالإضافة إلى فرض قيود على حسابات خارج البلاد تضم ما يزيد على 100 مليار دولار من الأصول الإيرانية، انخفضت العملة بنسبة 56% بين يناير 2012 ويناير 2014، وبلغ معدل التضخم 40% وانهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها (The Iran Project, 2012) (Smeets, 2018; Schott, 2012; Borszik; 2014).

رابعاً: روسيا ونظام العقوبات الجديد:

أعقب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في 22 فبراير 2022 حملة غير مسبوقة من العقوبات الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا ضد روسيا، والتي ما زالت تشهد تصعيداً مستمراً وسريعاً. جاءت هذه العقوبات اقتصادية بالأساس لتشمل تجميد جزء كبير من الاحتياطي الروسي الأجنبي، واستبعاد عدد من البنوك الروسية الكبيرة من نظام "سويفت" العالمي للتداول المصرفي وبالتالي تعطيل معاملاتها المالية الخارجية.

وكذلك تم فرض قيود على تجارة الذهب الروسي وانسحاب العديد من الشركات الغربية من روسيا، بالإضافة إلى حظر تصدير عدد كبير من المكونات الصناعية والتقنيات المتقدمة إلى روسيا وذلك لتعطيل الصناعة الروسية. فضلاً عن فرض عقوبات على مجموعة من رجال الأعمال الروس ومصادرة أصولهم وأموالهم في الخارج. وقد ألغيت المعاهدات التجارية مع موسكو، كما حُظرت شركات الطيران الروسية من المجال الجوي لشمال الأطلسي. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى حظر استيراد الطاقة الروسية، من غاز ونفط، بالإضافة إلى الواردات من المأكولات البحرية، والأحجار النفيسة وغيرهما من السلع.

ويتمثل الهدف الأساسي لهذه العقوبات في تقويض قدرة روسيا على تمويل حربها ضد أوكرانيا. وبالفعل أدت العقوبات المفروضة على روسيا إلى تجميد الأصول الروسية في الخارج وتعطيل الاقتصاد الروسي والنظام المالي بشكل مؤقت. فقد تراكمت احتياطيات البنك المركزي الروسي لتتجاوز 600 مليار دولار لا يمكن استخدامها في استيراد السلع والخدمات وتمويل الحرب بسبب العقوبات (انظر الشكل 6) (Berner et al., 2022).

وتحمل العقوبات في الحالة الروسية خصوصية واختلافاً عن أي أمثلة سابقة من العقوبات الاقتصادية في المجتمع الدولي. ترجع هذه الخصوصية كون مثل هذه العقوبات لم يتم تطبيقها من قبل على اقتصاد بحجم وتأثير الاقتصاد الروسي، فهذا النوع من العقوبات عادة ما يتم استخدامه ضد البلدان الأصغر وبتكلفة منخفضة عالمياً، على عكس الاقتصاد الروسي. حيث تتمتع روسيا باقتصاد قوى يشمل قطاع هيدروكربوني كبير، مجمع صناعي عسكري متطور، بالإضافة إلى سلة متنوعة من صادرات السلع الأساسية. ولذلك فإنه من المتوقع أن تمتد تكلفة هذه العقوبات للاقتصاد العالمي ولا يتوقف تأثيرها على روسيا فقط.

شكل (6): تطور حجم الاحتياطي الروسي، في الفترة من 2005-2022

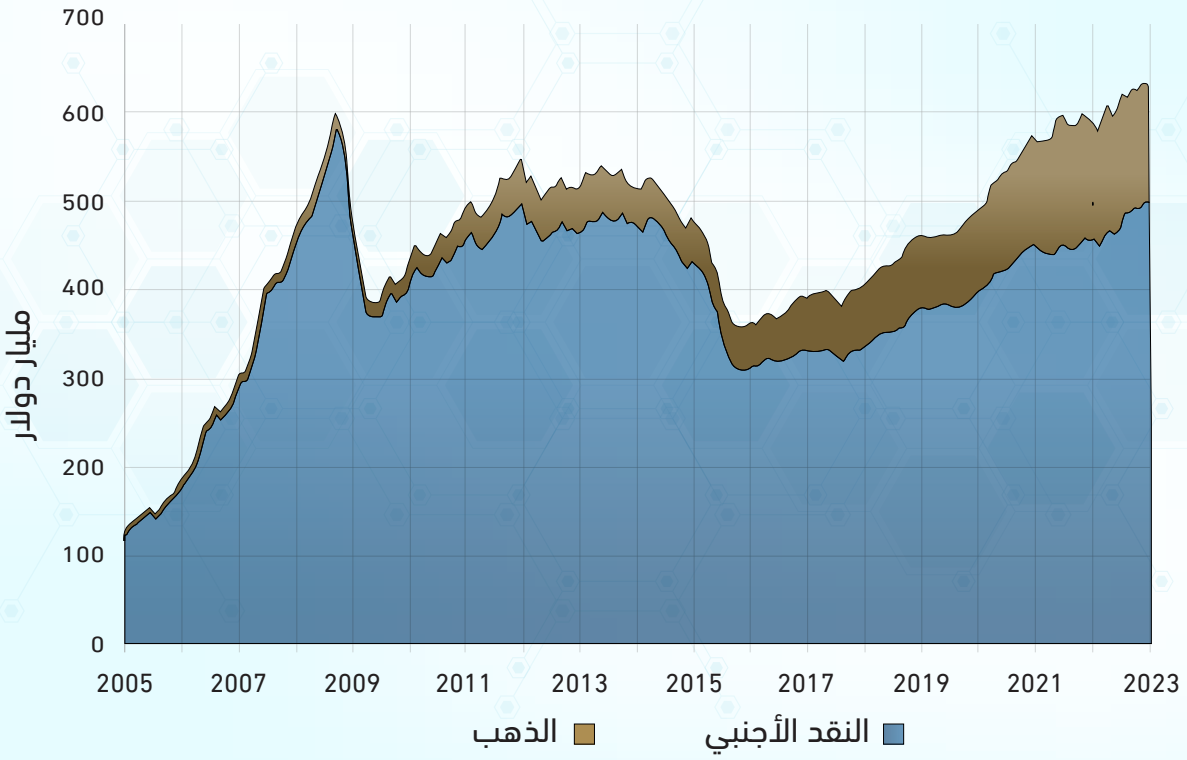

Source: Berner et al., Russian sanctions: Some questions and answers, accessible at: https://bit.ly/3CWAsOi

وفي ظل قوة الاقتصاد الروسي، فإنه من غير المتوقع أن تنجح العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على ردع بوتين ودفعه للانسحاب من أوكرانيا في الأجل القصير، نظراً للمتانة والاستقرار التي يتمتع بها الاقتصاد الروسي على أقله في الأمد القصير.

وترجح الآراء أن الحرب وما تمخضت عنه من عقوبات اقتصادية، ستقود موسكو، حتى في ظل استبعاد حظر قطاعي النفط والغاز من العقوبات، إلى واحدة من أعمق الأزمات الاقتصادية لكن في الأمد الطويل، والتي يمكن مقارنتها بأزمة التحول التي تبعت انهيار الاتحاد السوفييتي (1992) (Pestova et al, 2022).

وفي الوقت ذاته وفي ضوء هشاشة الهياكل المالية والاقتصادية لدول العالم خاصة في أعقاب جائحة كورونا، فإنه من المتوقع أن تؤدي العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على الاقتصاد الروسي إلى مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي. فعلي سبيل المثال، ستؤدي الحرب إلى تفاقم أزمة سلاسل التوريد في قطاعات معينة كقطاع السيارات، والتي شهدت عدة أزمات نتيجة لإجراءات الإغلاق التي صاحبت فيروس كورونا، علاوة على ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. كما ستدفع الاستثمارات اللازمة لتقليل اعتماد الدول الأوروبية على الطاقة الروسية إلى انخفاض تمويل هذه الدول مشروعات الطاقة النظيفة في الدول النامية، حيث تمثل روسيا المصدر الأساسي للطاقة للدول الأوروبية كما يعرض شكل رقم (7). وأخيراً، قد تدفع العقوبات المالية المفروضة على روسيا إلى تراجع الاعتماد على الدولار في الاحتياطي واتجاه البنوك المركزية نحو إصدار عملات رقمية (Economist Intelligence Unit, 2022).

شكل (7): إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة حسب مصدر الإنتاج

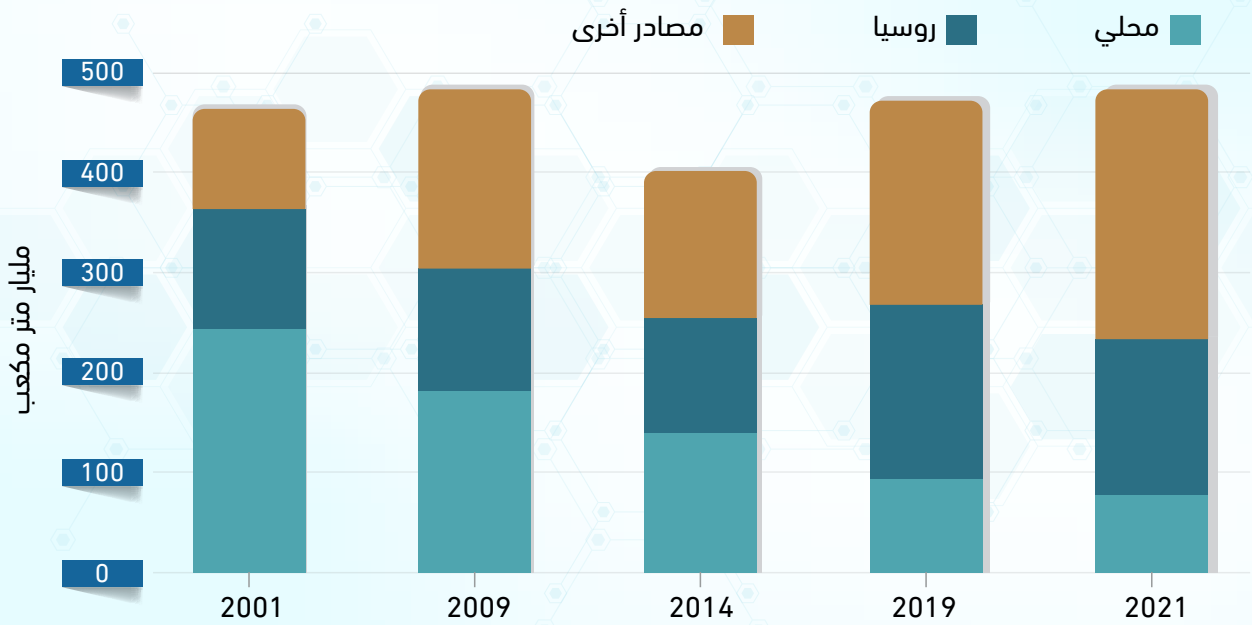

Source: Economist intelligence unit. (2022). Five ways in which the war in Ukraine will change business. EIU

والخلاصة، تتسم الحالة الروسية بخصوصية شديدة، حيث تمثل هذه العقوبات الأولى من نوعها التي تم فرضها على اقتصاد من مجموعة دول العشرين (G20). وسيتوقف نجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على عدة عوامل، أولاً مدى قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود في مواجهة هذه العقوبات، ثانياً قدرة الدول الغربية، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي، على الاستمرار في فرض هذه العقوبات، وذلك في ظل ارتباطها بالاقتصاد الروسي واعتمادها بشكل كبير على الواردات الروسية خاصة إمدادات الغاز الطبيعي، ثالثاً دعم الصين لروسيا ومدى قدرتها على استغلال الأزمة الحالية لتعزيز وجودها في النظام الاقتصادي العالمي. وفي ظل محدودية الانكشاف الخارجي لروسيا، وامتلاكها هامشاً مالياً وقائياً بالإضافة إلى شراكتها التجارية مع الصين، فإنه من المتوقع أن يكون نجاح تلك العقوبات محدوداً على الأقل في الأجل القصير.

خاتمة

منذ تسعينيات القرن الماضي، أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة أساسية للسياسة الخارجية، ويمكن اعتبارها بديلاً ثابتاً وموثوقاً للحلول العسكرية، كما يمكن استخدامها كأداة لتحقيق الأهداف السياسية. ولقد اتضح في الآونة الأخيرة، أكثر من أي وقت مضى، أن العقوبات الاقتصادية تلعب دوراً محورياً في منع نشوب الصراعات في اقتصاد عالمي شديد الترابط، فصارت الدول تلجأ للعقوبات الاقتصادية لردع الدول المارقة عن انتهاك الأعراف الدولية أو اتباع سياسات عدوانية. ويستخلص تحليلنا أن عدد العقوبات الاقتصادية – سواء أكانت العقوبات المالية أم التجارية أم العقوبات التي تتضمن حظر السفر – قد زاد زيادةً كبيرة على مدار الأعوام، مما يوضح تفضيل الدول لمثل هذا النوع من العقوبات الاقتصادية أكثر من الخيارات التي تنطوي على صراعات أو تدخل عسكري لأنه يتيح لصانعي السياسات خياراً لإصلاح الأخطاء السياسية القديمة.

علاوة على ذلك، توفر هذه العقوبات أيضاً فرصة لقادة العالم لتشكيل إطار عمل جديد لحل النزاعات والأزمات المحتملة، مما يساعد على إحلال السلام في العالم. بيد أن درجة فاعليتها لا تزال محلاً للجدل، فهناك عدة عوامل قد تؤثر على نجاح العقوبات الاقتصادية، ألا وهي الصحة الاقتصادية، والاستقرار السياسي للدولة المستهدفة، ونظامها الحاكم، وعلاقاتها الدبلوماسية مع الدول الفارضة للعقوبة. وعلى الرغم من الجدل المُثار حول فاعلية العقوبات الاقتصادية، يبين لنا تاريخ مراحلها كيف ترضخ الدول المستهدفة لمطالب المجتمع الدولي أو لمطالب الدولة الفارضة للعقوبات نتيجة الضغط الاقتصادي المتزايد من خلال قنوات مختلفة ومن خلال اتخاذ تدابير إضافية.

ومن أفضل الأمثلة على ذلك العقوبات التي فُرضت على إيران منذ عام 1979، أو العقوبات الأهم التي فُرضت عليها منذ عام 2012، فمع تنامي طموح البرنامج النووي الإيراني، زادت شدة هذه العقوبات لتشمل قيوداً مالية وحظراً على صادرات النفط الإيرانية. ولدى هذه الإجراءات المستهدفة القدرة على إلحاق خسائر اقتصادية شديدة بالدول المستهدفة. وأكثر العقوبات ضرراً وشهرة هي العقوبة "الذكية" التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2011، والتي أدت إلى تدهور كبير في الاقتصاد الإيراني. ولقد صرّح وزير الخزانة الأمريكي في عام 2015 أن العقوبات كلّفت إيران خسارة 160 مليار دولار من عائدات النفط، مما يؤكد أن العقوبات الذكية أكثر فاعلية من العقوبات واسعة النطاق.

وكما ذكرنا آنفاً، تمثل خصوصية الحالة الروسية في أن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الدول الغربية تمثل سابقة اقتصادية، فهي العقوبات الأولى من نوعها التي تم فرضها على اقتصاد بمثل هذه القوة والتشابك مع الاقتصاد العالمي. بالتالي، سيتوقف نجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على عاملين مهمين، وهما: صمودها الاقتصادي، إلى جانب الدعم المقدم من الحلفاء- مثل الصين- للاقتصاد الروسي.

1- Acemoglu, D, & Robinson, J. (2015). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Moscow:Publ. House AST.
2- Allen, Susan Hannah. (2008). The domestic political costs of economic sanctions. Journal of Conflict Resolution, (52) 6,916-944.
3- Barry, Colin M, & Kleinberg, Katja B. (2015). Profiting from sanctions: Economic coercion and US foreign direct investment in third-party states. International Organization, 69(4), 881-912.
4- Bertolin, Giorgio. (2013). To What Extent is Nuclear Deterrence Important in the Post-Cold War World? E- International Relations.
5- Bond, Ian, Odendahl, Christian, & Rankin, Jennifer. (2015). Frozen: The politics and economics of sanctions

against Russia: Centre for European Reform.
6- Bergeijk, P. & Marrewijk, C. (1995). Why do sanctions need time to work? Adjustment, learning and anticipation. Economic Modelling. 12 (2). 75-86
7- Cashen, Emily. (2017). The Impact of Economic Sanctions.
8- Census. (2017). Trade in Goods with Korea, North.
9- Collins, Gabriel. (2018). Anti-Qatar Embargo Grinds Toward Strategic Failure. Issue Brief, 1.
10- Castellum. Russia Sanctions Dashboard. (2022). https://www.castellum.ai/russia-sanctions-dashboard
11- Cortright, David. (2018). Economic sanctions: panacea or peacebuilding in a post-cold war world? : Routledge.
12- Chesterman, S. & Pouligny, B. (2003). Are Sanctions Meant to Work? The Politics of Creating and Implementing Sanctions Through the United Nations. Global Governance,. 9, 503-518, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1119103
13- Drezner, Daniel W. (2011). Sanctions sometimes smart: targeted sanctions in theory and practice. International Studies Review, 13(1), 96-108.
14- Dizaji, S. F. and van Bergeijk, P. (2013). Potential early phase success and ultimate failure of economic sanctions: A VAR approach with an application to Iran, Journal of Peace Research, 50(6) 721-736; Frey, B., International Political Economics
15- Drezner, Daniel W. (2015). Targeted sanctions in a world of global finance. International Interactions, 41(4), 755.764-
16- Early, Bryan R. (2015). Busted sanctions: Explaining why economic sanctions fail: Stanford University Press.
17- Elliott, Kimberly Ann. (2018). Factors affecting the success of sanctions Economic Sanctions (pp. 51-59):Routledge.
18- Economist intellegence unit. (2022). Five ways in which the war in Ukranie will change business. EIU
19- Ellis, Elizabeth. (2014). The Ethics of Economic Sanctions Internet Encyclopedia of Philosophy.
20- Elwerfelli, Ali Hassan. (2016). The role of Oil in Economic Development-The case of Libya (1970-2010).
21- Foster, Alice. (2017). What are the countries Donald Trump is banning travel from? And what are his reasons?, Express. Retrieved from https://www.express.co.uk/news/world/761087/Donald-Trump-immigration-ban-what-seven-countries-reasons-US-banning-Muslim-travellers
22- Felbermayr et al., 2020. The Global Sanctions Database. GSDB. available at: https://www.globalsanctionsdatabase.com/
23- Fitzpatrick, Mark. (2017). Smart Sanctions on Chinese Firms to Stop Illicit North Korea Ties .https://www.iiss.org/en/iiss%20voices/blogsections/iiss-voices-2017-adeb/june-f086/us-sanctions-on-china-6972
24- Friedman, Uri. (2012). Smart Sanctions: A Short History" foreignpolicy. com.
25- Gordon, J. (1999). A Peaceful, Silent, Deadly Remedy: The Ethics of Economic Sanctions. Ethics & International Affairs, 13 (1).
26- Gebremichael, Mesfin, Kifle, Alagaw Ababu, Kidane, Alem, & Wendyam, Hervé. (2018). Libya Conflict Insight.
27- Giumelli, Francesco. (2015). Understanding United Nations targeted sanctions: an empirical analysis. International Affairs, 91(6), 1351-1368.
28- Habib, Benjamin. (2016). The enforcement problem in Resolution 2094 and the United Nations Security Council sanctions regime: sanctioning North Korea. Australian Journal of International Affairs, 70(1), 50-68.
29- Hufbauer, G.C, Schott, J., Elliott, K.A., and Oegg, B. (2008). Economic Sanctions reconsidered, 3rd edition, Washington DC: Peterson Institute for International Economics.
30- Haukkala, Hiski. (2015). From cooperative to contested Europe? The conflict in Ukraine as a culmination of a long-term crisis in EU–Russia relations. Journal of Contemporary European Studies, 23(1), 25-40.
31- Hufbauer, Gary, Schott, Jeffrey, Elliot, Kimberly, & Muir, Julia. (2012). Post-2000 Sanctions Episodes: Washington, DC: Peterson Institute for International Economics.
32- Hufbauer, Gary, Schott, Jeffrey, & Elliott, Kimberly. (2009). Economic Sanctions Reconsidered: Peterson Institute for International Economics.
33- Hurd, Ian. (2008). The strategic use of liberal internationalism: Libya and the UN sanctions, 1992–2003 Reprinted in Global Governance (The Library of Essays in International Relations): Ashgate Publishing.
34- Khajehpour, Bijan, Marashi, Reza, & Parsi, Trita. (2013). The trouble with sanctions. Cairo Review of Global Affairs, 21.
35- Kim, Taehwan. (2015). The Unfolding of a New Geopolitics. Global Asia, 10(4), 130-130.
36- Kaempfer, W. & Lowenberg,A. (2007). The Political Economy of Economic Sanctions. Handbook of Defense Economics, 2, 867-911.
37- Komine, Yukinori. (2016). Secrecy in US foreign policy: Nixon, Kissinger and the rapprochement with China: Routledge.
38- Koechlin, L. (2012) The European Union Sanctions Policy and Implementation of Targeted Sanctions of the United
39- Nations Security Council Is the concept of targeted sanctions a phenomenon of one step forward two steps back ?, Institut Européen De L'université De Genève, 79
40- Koring, Paul. (2012). Cuban Missile Crisis: 50 years ago, the world held its breath for two weeks. The Globe and Mail. Retrieved from https://www.theglobeandmail.com/news/world/cuban-missile-crisis-50-years-ago-the-world-held-its-

breath-for-two-weeks/article4612687/
41- Kreutz, J. (2005). Hard Measures by a Soft Power? Sanctions policy of the European Union 1981—2004. BICC working paper 79.
42- Kwon, Bo Ram. (2016). The Conditions for Sanctions Success: A Comparison of the Iranian and North Korean Cases. Korean Journal of Defense Analysis, 28(1), 139-161.
43- Lektzian, David J, & Sprecher, Christopher M. (2007). Sanctions, signals, and militarized conflict. American Journal of Political Science, 51(2), 415-431.
44- Lektzian, David, & Souva, Mark. (2007). An institutional theory of sanctions onset and success. Journal of Conflict Resolution, 51(6), 848-871.
45- Lumen, Christine. (2018). The Power of Sanctions as a Tool in International Relations: Factors that Define its Success. Tallinn University of Technology. Retrieved from
46- https://digi.lib.ttu.ee/i/file.php?DLID=9494&t=1
47- Laub, Z. (2003). International sanctions on Iran, Council on Foreign Relations, July 2015. See also Fayazmanesh, S.,The Politics of the US Economic Sanctions against Iran, Review of Radical Political Economics, September 2003, 35(3), 221-240
48- Masters, Jonathan. (2015). What Are Economic Sanctions? Council for Foreign Relations.
49- McMahon, Robert. (2006). UN Sanctions: A Mixed Record. Council on Foreign Relations.
50- Mearsheimer, John. (2017). Conventional Deterrence (Cornell Studies in Security Affairs): Cornell University Press.
51- Miyagawa, Makio. (2016). Do economic sanctions work? : Springer.
52- Morgan, Patrick M. (2012). The state of deterrence in international politics today. Contemporary Security Policy, 33(1), 85-107
53- Morgan, T Clifton, Bapat, Navin, & Kobayashi, Yoshiharu. (2014). Threat and imposition of economic sanctions: 1945–2005Updating the TIES dataset. Conflict Management and Peace Science, 31(5), 541-558.
54- Morgan, T Clifton, Bapat, Navin, & Krustev, Valentin. (2009). The threat and imposition of economic sanctions, 1971—2000. Conflict Management and Peace Science, 26(1), 92-110.
55- Morgan, P. M. (2017). The concept of deterrence and deterrence theory.
56- Nur, N. A. (2017). The Influence of Hegemonic Power on Regional Integration Case Study of Germany in European Union (Doctoral dissertation, United States International University-Africa).
57- Oechslin, Manuel. (2014). Targeting autocrats: Economic sanctions and regime change. European Journal of Political Economy, 36, 24-40.
58- Ong, Niek. (2016). Economic sanctions and Libya: on the factors that influence the success.
59- Oxenstierna, Susanne, & Olsson, Per. (2015). The economic sanctions against Russia. Impact and prospects of success./Swedish Defence Research Agency.–2015.–88 p.
60- Park, John, & Walsh, Jim. (2016). Stopping North Korea, Inc.: Sanctions Effectiveness and Unintended Consequences. Study. Cambridge, MA: MIT Security Studies Program. Accessed December, 13, 2016.
61- Patterson, Jack T. (2018). The Political and Moral Appropriateness of Sanctions Economic Sanctions (pp. 89-96): Routledge.
62- Peksen, Dursun. (2017). Autocracies and Economic Sanctions: The Divergent Impact of Authoritarian Regime Type on Sanctions Success. Defence and Peace Economics, 1-16.
63- Pestova, A. Mamonov, M. and Ongena, S. (15 April 2022). The price of war: Macroeconomic effects of the 2022 sanctions on Russia. Retrieved from: https://voxeu.org/article/macroeconomic-effects-2022-sanctions-russia
64- Peksen, Dursun, & Drury, A Cooper. (2010). Coercive or corrosive: The negative impact of economic sanctions on democracy. International Interactions, 36(3), 240-264.
56- Reisman, W Michael. (2009). Sanctions and international law. Intercultural Hum. Rts. L. Rev., 4, 9.
66- Berner, R. Cecchetti, S. and Schoenholtz, K. (21 March 2022). Russian sanctions: Some questions and answers. Retrieved from: https://voxeu.org/article/russian-sanctions-some-questions-and-answers
67- Smeets, Maarten. (2018). Can economic sanctions be effective? : WTO Staff Working Paper.
68- Schott, J. (2012). Economic sanctions against Iran: Is the third Decade a Charm? Peterson Institute for International Economics, Article in Business Economics.
69- Taylor, A. (2014). 13 times that economic sanctions really worked. The Washington Post, 28.
70- The Iran Project. (2012). Weighing Benefits and Costs of International Sanctions Against Iran. available at:
71- https://carnegieendowment.org/2012/12/06/weighing-benefits-and-costs-of-international-%20sanctions-on-iran-event-3884
72- UN. (2017). Sanctions. 2018, from https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/information
73- Yoon, Yesun. (2017). Assessment of the effectiveness of economic sanctions: The cases of Iran, North Korea, Myanmar, and Cuba. Monterey, California: Naval Postgraduate School.
74- Zoubir, Yahia H. (2006). The United States and Libya: from confrontation to normalization. Middle East Policy, (13) 2, 48-70.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تُرسل على مدار 5 أيام في الأسبوع، عبر البريد الإلكتروني إلى قوائم المشتركين، حيث تُسلط الضوء على كل إصدارات وأنشطة مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

جميع حقوق النشر محفوظة © 2022